



جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم التمويل والمصارف

أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية

The Impact of Working Capital Management on the Profitability of Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالب
بلال خلف النواصره

الرقم الجامعي
(1570503006)

إشراف
الدكتور غيث ناصر العيطان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف
عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الصيفي ٢٠١٧/٢٠١٨

التفويض

أنا بلال خلف النواصره أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: 1570503006

أنا الطالب : بلال خلف النواصره

كلية : الاقتصاد والعلوم الإدارية

تخصص : تمويل ومصارف

أُعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن هذه الرسالة غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنتي أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية

The Impact of Working Capital Management on the Profitability of Jordanian Commercial Banks





وأجيزت بتاريخ: 19/7/2018م

إعداد الطالب

بلال خلف النواصره

إشراف

الدكتور غيث ناصر العيطان

التوقيع		أعضاء لجنة المناقشة
	مشرفاً ورئيساً	الدكتور غيث العيطان
	عضواً	الأستاذ الدكتور حسين الزيود
	عضواً	الأستاذ الدكتور جمعة عباد
	عضواً خارجياً	الدكتور إسماعيل يامين

الإهداء

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..ولا

تطيب الآخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي

بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

والدي العزيز.....

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسملة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة.....

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ..

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

اخواني وأخواتي...

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقايب صغيرة في مرحلة البكالوريوس ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة

وما تزال ترافقني حتى الآن..

زوجتي الحبيبة.....

إلى من أرى التفاؤل بعينهم ..والسعادة في ضحكتهم

إلى شعلة الذكاء والنور

إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتكم التي ازهرت أيامي وتفتحت براعم الغد أمامي فلذات كبدي ابني

وبناتي.....

الشكر والتقدير

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد. وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وإلى جميع أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور حسين الزيود لهم مني وافر التقدير والاحترام..

قائمة المحتويات

ب.....	التفويض
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	الملخص باللغة العربية
١.....	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
١.....	المقدمة :
١.....	مشكلة الدراسة :
٢.....	أهداف الدراسة :
٢.....	أهمية الدراسة :
٣.....	فرضيات الدراسة :
٣.....	مجتمع وعينة الدراسة :
٣.....	نموذج الدراسة :
٤.....	الأساليب الإحصائية :
٤.....	نموذج الدراسة :
٤.....	مصادر جمع البيانات :
٤.....	متغيرات الدراسة :
٥.....	التعريفات الإجرائية :
٦.....	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
٦.....	المقدمة :
٦.....	أولاً - الإطار النظري :
٦.....	المبحث الأول: نظريات إدارة رأس المال
٩.....	المبحث الثاني: مفهوم رأس المال العامل
١٤.....	المبحث الثالث : الأرباح
١٩.....	ثانياً - الدراسات السابقة

٢٨	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
٢٨	المقدمة :
٢٨	أسلوب الدراسة :
٢٨	متغيرات الدراسة :
٢٨	الأساليب الإحصائية :
٣١	نموذج الدراسة :
٣٢	الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٣٢	المقدمة :
٣٢	اختبار سكون السلاسل الزمنية :
٣٤	فرضيات الدراسة :
٣٩	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
٣٩	النتائج :
٤٠	التوصيات
٤١	قائمة المراجع
٤١	أولاً - المراجع العربية:
٤١	ثانياً - المراجع الأجنبية:

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	ت
45	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	.١
٤٦	نتائج اختبار سكون البواقي	.٢
46	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة	.٣
48	نتائج نموذج الأثر الثابت	.٤
٤٩	نتائج نموذج الأثر العشوائي	.٥
49	نتائج اختبار هوسمان	.٦

أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب
بلال خلف النواصره

إشراف
الدكتور غيث ناصر العيطان

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2008-2017). لتحقيق هدف هذه الدراسة، قام الباحث بجمع وتحليل القوائم المالية للبنوك باستخدام نموذج الأثر العشوائي بناءً على نتيجة اختبار Husman. هناك خمسة متغيرات مستقلة تشمل: (المصاريف الخارجية، إجمالي الاحتياطات، حجم البنك، محفظة القروض، العائد على الأصول والربحية (هو متغير تابع). أظهرت نتائج الدراسة، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وأخيراً وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية. وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها بزيادة الإجراءات الصارمة لمنح القروض التي تمكن البنوك من استرداد نسبة أكبر من القروض التي تمنحها على إجمالي قروضها. الكلمات المفتاحية: المصاريف الخارجية، إجمالي الاحتياطات، حجم البنك، محفظة القروض، العائد على الأصول.

The Impact of Working Capital Management on the Profitability of Jordanian Commercial Banks

Prepared by:
Belal Khalaf Nawasrah
Supervisor:
Dr. Ghaith N. Al-Etan

ABSTRACT

The objective of this study is to test the impact of working capital management on the profitability of Jordanian commercial banks during the period (2008-2017). To achieve the objective of this study, the researcher collected and analyzed the data of the banks using the random effect model based on the Husman test result. There are five independent variables including:(external expenses, total reserves, bank size, debt portfolio, return on assets) and (profitability) is a dependent variable.

The results of the study show that there is a statistically significant effect of the external expenses on the profitability of the Jordanian commercial banks, there is a statistically significant effect on the total reserves on the profitability of commercial banks in Jordan, there is a statistically significant effect on the size of the bank on the profitability of Jordanian commercial banks, the debt has significant impact on the profitability of commercial banks in Jordan. Finally, there is a significant impact of the return on assets on the profitability of commercial banks in Jordan. The researcher recommended a set of recommendations, the most important is that set a restrict lending policies and procedures that enable banks to recover a larger proportion of granted loans to total loans.

Keywords: External expenses, total reserves, bank size, debt portfolio, return on assets.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة :

نظراً لما أحدثته الأزمة المالية العالمية من شكوك في الآراء التي مفادها أن رأس المال في القطاع المالي كان ملائماً ومنظماً تنظيمياً كافياً. ونتيجة لذلك، فإن الهيئات التنظيمية العالمية بصدده فرض متطلبات رأسمالية جديدة يقصد بها أن تؤدي إلى زيادة رأس المال وتحسين نوعيته. ومع ذلك، لم تقدم تلك الهيئات سوى أدلة قليلة عن أثر رأس المال المصرفي في التخفيف من المعاناة المالية التي تعكس ما تحقق من الأزمة الأخيرة نفسها. ونظراً لتصاعد ظاهرة الديون المتعثرة وضعف قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم نحو البنوك والفشل الذريع في إدارة الأموال وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعتبر سبباً رئيسياً في التعثر، فإن الواجب النظر إلى تلك الديون والالتزامات بصورة تحافظ على مصلحة كل من المدينين والدائنين وذلك بسبب الأثر الجوهري المترتب على ظاهرة تعثر الديون والتي تؤدي بالنهاية إلى التأثير على سمعة البنك وانخفاض حجم الودائع وهو ما يترتب عليه انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك الأردنية المدرجة، الأمر الذي جعل معظم البنوك تعتمد إلى إعادة النظر في إجراءاتها الائتمانية بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية الآنف ذكرها من أجل المحافظة على أموال المودعين.

مشكلة الدراسة :

يواجه البنك كثيرا من المعوقات والصعوبات والانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا من قبل مجلس الإدارة وخاصة ما يتعلق منها (رأس المال، جودة الأصول، الإدارة) ومن خلال الاطلاع على وضع البنوك العاملة في الأردن حسب رأي الباحث وجد أنها تعاني من مخاطر تعثر القروض وذلك بسبب التحديات التي يعاني منها الأردن بشكل عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص من آثار الربيع العربي والهجرة والبطالة والتضخم والتغير في أسعار العملات وهو ما ينعكس سلبا على ربحية تلك البنوك الأمر الذي جعل معظم البنوك تعتمد إلى إعادة النظر في إجراءاتها الائتمانية بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية من اجل المحافظة على أموال المودعين

ويمكن صياغة المشكلة الرئيسية والتي تستدعي إعداد هذه الدراسة بعدم وجود دراسة أردنية تناولت هذا الموضوع رغم أهميته حسب رأي الباحث وفيما يلي عرض للسؤال الذي يمكن صياغة المشكلة من خلاله:

-هل هناك أثر لإدارة رأس المال العامل على ربحية -أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

-هل هناك أثر لإدارة رأس المال العامل على ربحية أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
-ما هي المعوقات والسلبات التي تحد من ربحية أداء البنوك التجارية الأردنية؟

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف على النحو التالي:

-التعرف على أثر إدارة رأس المال العامل على تعثر القروض في البنوك الأردنية المدرجة
-التعرف على أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك الأردنية المدرجة؟

أهمية الدراسة :

يأمل الباحث ان تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء المعرفة حول ربحية أداء البنوك التجارية الأردنية مما يساعد متخذي القرارات في البنوك بتوفير معلومات حول إمكانية الاستخدام الأمثل للموارد للوصول إلى اقل مخاطرة باقل تكلفه لتحقيق العوائد المطلوبة.

وعليه يمكن استعراض أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- كونها حالة مصرفية خطيرة تتمثل بزيادة تعثر القروض في البنوك.

-تساهم هذه الدراسة في الكشف عن الوضع الائتماني للبنوك الأردنية من خلال بيان اذا ما كانت قروضها متعثرة ام لا.

-تساهم هذه الدراسة في الكشف عن كيفية إدارة الأصول المالية للبنوك الأردنية.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2017-2008 والبالغ عددها (13) بنكاً اما عينة الدراسة فستتمثل بجميع البنوك التجارية للفترة 2008-2017 حيث سيتم استثناء البنوك التي ليس عندها افصاحات عن المتغيرات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة او التي تعاني من نقص في احد تقاريرها المالية.

نموذج الدراسة :

$$1. PROit = \beta_0 + \beta_1 (OEit) + \beta_2 (Rit) + \beta_3 (SOBit) + \beta_4 (LPit) + \beta_5 (ROAit) +$$

ϵ

حيث أن:

PROit: الأرباح

OEit = المصاريف الخارجية.

Rit = مجموع الاحتياطات.

SOBit = حجم البنك.

LPit = محفظة القروض.

ROAit = العائد إلى الأصول

الأساليب الإحصائية :

تم تحليل البيانات من خلال برنامج Eviews عن طريق حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيمة العليا والقيمة الدنيا وهو ما يطلق عليه التحليل الوصفي، بالإضافة إلى اختبار ADF واختبار Unit Root من أجل ضمان ثبات سلاسل العينة، بالإضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Panel Data Analysis والاختبارات اللازمة والمصاحبة لهذا الأسلوب كاختبار LM Diagnostic واختبار جذر الوحدة ADF واختبار PP واختبار Hausman لاختيار النموذج الأنسب أما بطريقة Fixed Effect أو Random Effect.

أهمودج الدراسة :

المتغير التابع	المتغير المستقل
ربحية البنوك التجارية	إدارة رأس المال العامل

مصادر جمع البيانات :

اعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة والتي تمثلت في :
أولاً: المصادر الثانوية: تمثلت في مجموعه من الكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث إضافة إلى المعلومات المتوفرة حول الموضوع والمثبتة على مواقع الإنترنت.
ثانياً: تم الاعتماد على القوائم المالية في جمع البيانات التي خضعت للتحليل الإحصائي فتتلخص البيانات المتعلقة بالقوائم المالية من خلال التقارير السنوية المنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان ((
للبنوك التجارية الأردنية المدرجة فيها.

متغيرات الدراسة :

أولاً: المتغير المستقل: إدارة رأس المال

ثانياً: المتغير التابع: ربحية البنوك التجارية الأردنية

التعريفات الإجرائية :

إدارة رأس المال العامل: مصطلح يطلق على الطريقة التي تمويل الشركة بها أصولها من خلال مزيج من حقوق الملكية والمديونية، ويتم وصف رأس المال بحساب نسبة كل من حقوق الملكية والمديونية إلى رأس المال، ويمكن وصفه أيضاً بحساب معدل الرفع المالي للشركة (Baker, Malcolm, Wurgler, 2002).
ربحية البنوك التجارية الأردنية: ان للربحية مفهوما واسعا وله عدة مجالات، وان قياسها يعتبر مسألة دقيقة ولا يكون ذا دلالة الا اذا نسب إلى فترة مرجعيه معينه، وهذا المفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة أي بما يعرف بمقياس الإنتاجية (صيطفى ومراد، ٢٠١٣).

كذلك للربحية مفهوما تشغيليا بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون الإيرادات المحققة اكبر من النفقات أو التكاليف المستنفدة

وبذلك فإن الربحية هي التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف البنك والتي تهتم جهات متعددة وفئات مختلفة أملاك المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال، وغيرهم وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات (مصيطفى ومراد، 2013).

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة:

يستعرض هذا الفصل مفهوم رأس المال العامل ومكونات رأس المال العامل وكيف يتم قياس الأداء المؤسسي وذلك من خلال قدرة المؤسسة على تحقيق أقصى قدر من المنافع للمساهمين والمالكين من خلال القرارات المالية المناسبة. وتنقسم هذه القرارات إلى قرارات استثمارية، في الأصول الثابتة والمتداولة المدرة للدخل، فضلاً عن قرارات مالية المتمثلة بالمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية (و) مصادر التمويل الخارجية) (الاقتراض (قصيرة وطويلة الأجل).

أولاً - الإطار النظري :

المبحث الأول: نظريات إدارة رأس المال

• نظرية موديليانى وميلر (Modigliani and Miller theory,1963)

موديليانى وميلر هي حجر الزاوية في تمويل الشركات الحديثة. الفرضية الأولى لنظرية موديليانى وميلر تنص على أنه في غياب الضرائب وتكلفة الإفلاس وتكلفة الإدارة وتنوع المعلومات وكفاءة السوق لا تتأثر قيمة الشركة بالطريقة التي يتم تمويلها إما بإصدار أسهم أو دين وينص المقترح الثاني على أن الرافعة المالية للشركة ليس لها تأثير على المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (أي أن تكلفة رأس المال هي وظيفة خطية في نسبة الدين إلى حقوق الملكية) كما تشكل هذه النظرية Modigliani-Miller theorem لفرانكو موديليانى ومرتون ميلر انه تشكل وتعتبر الأساس للتفكير الحديث في بنية رأس المال. تنص على أنه، في غياب الضرائب، كلفة الإفلاس، والمعلومات غير المتماثلة، وفي سوق فعال، فإن قيمة شركة ما لا يتأثر بكيفية تمويل هذه الشركة ولا يهم إن كان رأس مال الشركة جُمع بطرح أسهم أو ببيع دين. ولا يهم كذلك سياسة الشركة في توزيع الأرباح على المساهمين. ولذلك، فمبرهنة موديليانى-ميلر هي أيضاً كثيراً ما يُطلق عليها مبدأ عدم تأثير بنية رأس المال (capital structure irrelevance principle).

• نظرية كلفة الوكالة The Agency Cost Theory :

وتكلفة الإدارة المحملة على المؤسسات الإدارية نيابة عن مالكيها، سواء كانت مالية أو غير مالية، مسألة هامة، لأنها يمكن أن تؤدي إلى ظهور إدارات مختلفة واختيار المدخلات أو مخرجات لتلبية رغباتها، وبعبارة أخرى، فإنها لا تعظيم قيمة المؤسسة. ونتيجة لذلك، فإن تأثير التكلفة الخارجية يساوي خسارة أو نقصان في قيمة المؤسسة نتيجة للإدارات المهتمة بتعظيم فوائدها الشخصية بدلا من تعظيم قيمة المؤسسة.

أشار Jensen and Meckling (1976) إلى أن اختيار إدارة رأس المال المناسب يمكن أن يؤدي إلى القضاء على التكلفة المذكورة وتمثل فرضية كلفة المؤسسة بأن زيادة الرافعة المالية أو انخفاض حقوق الملكية سوف يقلل من تكاليف المؤسسة نتيجة للتمويل الخارجي وزيادة قيمة المؤسسة من خلال تشجيع المديرين أو الإدارات للعمل بجد لتحقيق أقصى قدر من أرباح المؤسسة وتحقيق أهداف أصحابها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. وفي هذا الصدد أوضح أن الزيادة في تمويل الدين يمكن أن تؤثر إيجابيا على الإداريين من خلال خفض تكلفة المؤسسة عن طريق خفض تكلفة التمويل الخارجي لتحقيق أقصى قدر من فوائد المؤسسة وتوفير السيولة اللازمة لسداد التزامات المؤسسة في الوقت المحدد ومنح المؤسسة القدرة على التفاوض. في الحصول على قروض بكلف منخفضة وشروط ميسرة. إن تكلفة المؤسسات ومسألة إدارة رأس المال هي من الناحية العملية قضية مهمة لمناقشة وإثارة القضايا المتعلقة بالقطاع المصرفي، حيث تلعب الصناعة دوراً هاماً في تزويد المؤسسات غير المالية بالأموال اللازمة، وفي تنفيذ السياسة النقدية، فضلا عن إيجاد عامل استقرار في الاقتصاد ككل. وقد تبدو تكلفة المؤسسة تقريبا أكبر في القطاع المصرفي، وذلك لأن المصارف تبقى في طبيعتها خاصة وغير قابلة للنشر حول عملاتها، بالإضافة إلى الشركاء الآخرين في القروض، مثلما تعمل البنوك على توفير والضمانات الحكومية، مما يؤثر على زيادة تكاليف مصارف الدين الخارجي وتعمل البنوك المركزية على تنظيم عمل المصارف، مما يؤثر بشكل مباشر على إدارة رأس المال، ويحدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والاحتياجات الإلزامية .

نظرية المبادلة (المقايضة) The Trade-Off Theory

تقترح نظرية المقايضة لهيكل رأس المال أن الهدف المالي للمؤسسة مستمد من ثلاثة عوامل: الضرائب، تكاليف الإفلاس والمصالح المتنافسة للدائنين والمالكين. حيث تعمل الضرائب على تخفيض الضرائب المدفوعة على الدين من خلال ما يسمى بالوقاء الضريبي وتعمل على زيادة التدفق النقدي الداخلي للمؤسسة بعد الضريبة، لذلك توجد علاقة إيجابية بين ما يعرف بالوقاء الضريبي للمؤسسة وقيمة المؤسسة. أما بالنسبة لتكاليف الإفلاس، عندما تزيد المؤسسة من دينها لتمويل أنشطتها، فمن الممكن ألا تدفع هذه الديون، مما يعرضها لخطر الإفلاس والتصفية

ومع ذلك، قد لا يكون الإفلاس مشكلة في حد ذاته، ولكن إذا لم يتم الوفاء بالديون في الوقت المناسب، فستذهب المؤسسة إلى حاملي الديون. ومن الجدير الإشارة إلى أنه في حالة الإفلاس تُظهر المؤسسة ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة، بشكل مباشر أو غير مباشر. أما المباشر يتم دفع التكاليف مباشرة لإدارة الإفلاس، وهو منخفض نسبياً مقارنة بالقيمة السوقية للشركة. وتعدّ هذه التكاليف قليلة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، ولكنها كبيرة للشركات الصغيرة. وأما التكاليف غير المباشرة للإفلاس فتكون كبيرة لكل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة على حد سواء. عندما تكون المؤسسة مفلسة، فإن التغييرات واضحة في سياسة المؤسسة الاستثمارية، والتي تظهر في شكل انخفاض في قيمة المؤسسة فقد تلجأ المؤسسات إلى خفض تكاليف البحث والتطوير والصيانة والإعلان والدعاية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة. وإضافة إلى الإفلاس الذي تتعرض له المؤسسة فإن المؤسسة عادة ما تخسر عملاءها وذلك بسبب الخوف من عدم تقديم الخدمات، إضافة إلى ظهور مخاطر عامل الثقة بالمؤسسة. وبالمجمل فإن نظرية المقايضة لهيكل رأس المال تفترض أن هناك نسبة مثالية للديون إلى حقوق الملكية. فتحاول المؤسسات الموازنة بين منافع الضريبة للديون والاحتمالات الكبيرة للوقوع في مخاطر الإفلاس، إذ إن إدارة رأس المال للمنشأة يتمثل بالمزج بين المطالبات وحقوق الملكية، وكلاهما يعدّ التزاماً على موجودات المنشأة. إن أصحاب الديون وحملة الأسهم أو المالكين هم الذين يمثلون المستثمرين في المنشأة، وكل واحد منهما مصحوب بنسبة معينة من المخاطر، والمنافع والسيطرة. فالدائنون يمارسون سيطرة منخفضة المستوى أو النطاق، إلا أنهم يحصلون على دخل ثابت بالإضافة إلى أن لديهم ضمانات تتمثل بعقود التزام المنشأة بإعادة أموالهم بالإضافة إلى فوائدها، أما بالنسبة لحملة الأسهم أو المالكين فهم الذين يحصلون على الأرباح الاقتصادية، وأيضاً هم الذين يتحملون معظم المخاطر كل حسب درجة مساهمته، كما أنهم يمارسون سيطرة كبيرة على اتخاذ القرارات في المؤسسة .

• نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل (Pecking Order Theory)

وضعت اعتماداً على عمل Myers (1999) وفقاً لهذه النظرية، فإن مصادر التمويل للمؤسسات ثلاثة، التمويل الداخلي المعتمد على الأموال المتولدة من أرباح الشركة والتمويل بالدين والتمويل بالأسهم الجديدة. وأما أولويات مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات وفقاً لهذه النظرية فيأتي التمويل الداخلي أولاً، ومن ثم التمويل بالدين، وأخيراً التمويل بالأسهم الجديدة. وعلى المؤسسات أن تلتزم بهذا التسلسل الهرمي في اختيار مصادر التمويل حيث يكون التمويل بالأسهم ملاذاً أخيراً وذلك لأنه يأتي بملء جدد للمؤسسة مما يؤثر على اتخاذ القرارات. وأخيراً، إن الأسئلة المطروحة بشأن خيار التمويل للديون أو حقوق الملكية تزايدت واكتسبت أهمية كبيرة للباحثين في هذا المجال في السنوات الأخيرة. ولذلك، فإن هذه الدراسة هي امتداد للدراسات السابقة، التي تحاول المساهمة في هذا الصدد.

المبحث الثاني: مفهوم رأس المال العامل

عرف رأس المال العامل باصطلاحين شائعين هما:

• إجمالي رأس المال العامل : Capital Working Gross

عرف بأنه مجموع الأصول المتداولة التي تصبح عموماً نقدية خلال السنة وتشمل، بالإضافة إلى النقدية، الاستثمارات المؤقتة، والحسابات المستحقة القبض والمخزون، (Muathe et al. (2014 عرفوه بأنه الاستثمار في الأصول الجارية التي تستخدمها الشركات لفترة قصيرة من الزمن عادة ما يكون عاماً . وعرف أيضاً أن الأموال التي تستخدمها الشركة في الاستثمارات القصيرة الأجل والتي تتكون من نقدية وأوراق مالية قصيرة الأجل وحسابات مستحقة (المدينون والمخزون). ومجموع الأصول المتداولة هي مجموع عناصر رأس المال العامل (Okwo,2012)، وعليه يمكن تعريف إجمالي رأس المال العامل بأنه، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل التي تتحول إلى نقدية خلال العام أو الدورة التشغيلية إيهما أطول وتشمل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل والحسابات المدينة والمخزون السلعي .

صافي رأس المال العامل: Capital Working Net

عرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغالباً ما يكون الفرق موجباً، ويعتبر رأس المال العامل مقياساً جيداً للسيولة وهو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله عن طريق الخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل)، هو عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منه إجمالي الخصوم المتداولة (Gamayuni, 2014). وعرف صافي رأس المال العامل عبارة عن نتيجة للفرق بين الموجودات والمطلوبات المتداولة. وهو جزء من الأصول المتداولة التي تمول بأموال طويلة الأجل وكذلك زيادة في الأصول المتداولة على الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، ويمكن تعريفها على أنها صافي رأس المال العامل باعتباره الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة والتي تم تمويلها من مصادر التمويل الطويلة الأجل (إذا كانت إيجابية) أو مصادر التمويل القصير الأجل (إن كانت سلبية) وهو مؤشر على قدرة الشركة على سداد التزاماتها، ويشير إلى نوع سياسة التمويل المعتمدة من قبل الشركة. ويعرف مفهوم مصادر تمويل رأس المال المتداول بأنه مفهوم يتعلق بنوعين من القرارات: أولاً، تحديد المزيج المناسب للتمويل القصير الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل الطويل الأجل. ويؤثر هذا القرار على الربحية والسيولة، ويقاس القرار الثاني أيهما أكثر منفعة للمنشأة أموال الاقتراض أم أموال الملكية.

وهذه القرارات تتطلب دراسة وتحليل متعمق للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والمخاطر المترتبة على كل منها (Saleh,2015). ويعرف أيضا بأنها تركيبة أنواع مختلفة من الأوراق المالية يمكن من خلالها تقديم الأموال لأنشطة المؤسسة (Yahaya et al,2015)، وتعرف مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها مزيج من أموال الممتلكات والقروض التي تستخدمها المنشأة لتمويل استثماراتها، وهي متوازنة فيما بينها وتختلف من منشأة إلى أخرى ومن وقت لآخر تبعا للظروف السائدة (Saleh,2015).

مفهوم مكونات رأس المال العامل المصرفي :

عرفت مكونات رأس المال العامل بأنها الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة (Ukhriyawati , 2017)، وعرفت مكونات رأس المال العامل بأنها عناصر السيولة التي تتكون من النقدية والأصول التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بدون خسارة، وهي الأصول النقدية وشبه النقدية (Alrgaibat, 2014)، وعرفت بانها استثمار لجزء من موارد المنشأة في أصول قصيرة الأجل للمحافظة على المال وتنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادة في قيمة الأموال (Al-rawashdeh et al., 2015)، وهي استخدامات موارد المصرف التي تتفاوت من حيث درجة سيولتها وربحيتها والتي تتضمن السيولة النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض والسلفيات (Yahaya et al,2015)، وعليه يمكن تعريف مكونات رأس المال العامل المصرفي بأنها استخدام المصرف لموارده في أصول تمتاز بسهولة تحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها، دون تحمل تكاليف إضافية.

مفهوم الهيكل الأمثل لرأس المال العامل :

عرف الهيكل الأمثل لرأس المال العامل بأنه إدارة التمويل والاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة للمشروع وأقصى قيمة سوقية للسهم (Al-rawashdeh et al., 2015) عرف أيضاً بأنه تشكيلة الأموال التي يترتب عليها أقل تكلفة ممكنة وتعظيم قيمة المشروع بمزيج من أموال الملكية وأموال الاقتراض، الذي يعظم ثروة أصحاب الملكية ويخفض تكلفة الهيكل التمويلي المرجحة بالأوزان إلى أقصى حد ممكن (Gamayuni , 2014)، عرف بأنه جميع بنود الخصوم في قائمة المركز المالي والتي تحقق عائد معقول للمنشأة (Yahaya et al,2015)، وعرف بحجم الاستثمار الذي يحقق التوازن الأمثل بين المخاطرة والعائد والذي يعظم القيمة السوقية للسهم (زغيب وقويدر، 2013)، عرف بأنه الهيكل الذي يتعامل مع العلاقات النظرية بين توظيف الديون وأرباح المساهمين، فإذا زادت درجة المخاطرة، يتطلب تحقيق التوازن بين التمويل بالاقتراض والتمويل بأموال الملكية بسبب العلاقة بين العائد والمخاطر (حمزة، 2012)، هو الهيكل الذي يكون موارد مشروعات الأعمال من مصادرها المختلفة، بما يحقق أقصى ربحية ممكنة ويساهم في تحقيق القيمة السوقية للسهم.

وعليه يمكن تعريف الهيكل الأمثل لرأس المال العامل، بأنه مزيج من التمويل والاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة لملاك المشروع أو أقصى قيمة سوقية للسهم، يتأثر بربحية السهم وتكلفة التمويل.

مكونات رأس المال العامل:

إن إدارة مكونات الأصول الرأسمالية العاملة أمر مهم للغاية لأن الحاجة إلى السيولة يجب أن تكون متوازنة مع الرغبة في الربحية. حيث يتم تصنيف هذه المكونات الرئيسية إلى:

• النقدية والنقدية المكافئة

النقد هو الأصول الأكثر سيولة في التداول. يعني المال في الصندوق والمال عند الطلب. ويقصد بالنقدية المكافئة الأوراق المالية القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد. وتستخدم هذه الأموال لدفع الالتزامات المالية للشركة وتلبية متطلبات أنشطتها المختلفة. حيث إن الإدارة المالية مصممة على الاحتفاظ بجزء من أصولها الاستثمارية في صورة مبالغ نقدية، إلى حد كبير وفقاً لنظرية كنزي. إذ أشار كينز Keynes في مؤلفه الشهير النظرية العامة للعمالة والفوائد والنقود إلى ثلاثة دوافع تلزم الإدارة في شركات الأعمال في الاحتفاظ برصيد نقدي وهي (Ukhriyawati , 2017) :

- دافع المعاملات: ويتمثل في حاجة إلى النقد الكافي لدفع الالتزامات الأساسية، مثل المشتريات، والرواتب، والضرائب التي تنشأ في النشاط الاعتيادي للشركة
- دافع المضاربة: إذ تحتاج الشركة إلى احتياطات نقدية جاهزة للاستفادة من الفرص المؤقتة، مثل الانخفاض المفاجئ في أسعار المواد الخام.
- دافع الاحتياط: إذ تحتاج الشركة للاحتفاظ ببعض الأرصدة النقدية لتلبية المتطلبات النقدية غير المتوقعة، وكلما زادت درجة التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية، قلت الحاجة إلى أرصدة نقدية للطوارئ وضرورة الاقتراض من المصارف .
- المخزون من البضاعة

يمثل الاستثمار في أسهم السلع الأساسية جزءاً مهماً من إجمالي استثمارات الأصول لمعظم الشركات. لذلك، من المتوقع أن تؤثر الكفاءة في إدارة المخزون على نتائج النشاط، وبالتالي على ثروة أصحابها. وتأتي أهمية المخزون من كمية كبيرة من الأموال المستثمرة فيها، مما يعطي أهمية قدرة الشركة على تحويل المخزون إلى نقد حتى تتمكن من استخدام النقد المتولد من بيع المخزون في مجالات الاستثمار المتاحة. تعتمد قدرة الشركة على تحويل مخزونها من السلع إلى النقد إلى حد كبير على كفاءتها في تسويق السلع من جهة، وعلى الظروف الاقتصادية العامة، أي حالة الازدهار أو الركود، من جهة أخرى

.ويترتب الاحتفاظ بأنواع مختلفة من المخزون من قبل الشركة العديد من التكاليف، مثل تكاليف الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى تكاليف رأس المال المستثمر فيه .وتتكون تكاليف المخزون من العناصر الأساسية التالية (زغيب وقويدر، 2013):

- تكاليف رأس المال المستثمر في المخزون: وتتمثل في العناصر التالية:
- كلفة الأموال المستثمرة في المخزون نفسه .
- كلفة الآلات واللوازم الخاصة بمناولة البضائع وتخزينها .
- كلفة المساحة المستخدمة في الخزن والتي تتحمل عناصر الكلفة (الاهتلاك والصيانة، والإيجار، والضرائب العقارية، والتأمين، وأجور العمال).
- تكلفة الذمة المخزنية والتي تشمل أجور العمال والتلف والاختلاس.
- تكاليف الطلبية: وهي تكاليف شراء وصيانة البضائع وتتألف من الطلبية الخاصة في المخزن، مثل طلب المواد وإرسالها إلى المورد وتكاليف استلام المنتجات وفحصها ونقلها إلى المستودعات، والتكاليف الضائعة الناتجة من عدم الاستفادة من خصم الكمية إذا كانت الطلبات منخفضة ومتعددة ويمكن تقسيمها إلى نوعين:
- تكاليف ثابتة: وهي تكلفة إعداد الطلبية.
- تكاليف متغيرة: وهي كلفة استلام وفحص البضاعة وكلفة الخصم أي كلفة خصم الكمية المفقودة.
- تكاليف نفاذ المخزون: وهي الكلف التي يتحملها المشروع بسبب عدم تلبية طلبات بعض العملاء بسبب استنفاد كمية التخزين في المشروع.
- الذمم المدينة

الاستثمار في الحسابات المدينة هو مصطلح استثماري مهم في تكوين رأس المال العامل في شركات الأعمال . حيث تختلف قيمة الاستثمار في الحسابات مستحقة القبض بين الشركات وفقاً لطبيعة العمل، وحصة السوق، والقوة التنافسية، ومستوى السعر، والقدرة الإدارية وفعالية الشركة لضمان سياسة البيع النقدي وغيرها من العوامل، على الرغم من أن عملية الاستثمار في الحسابات مستحقة القبض أصبحت سمة من سمات الاستثمار الإسلامي .وإصبح من النادر العثور على عمل يضمن المبيعات وفقاً لسياسة المبيعات النقدية وإذا كان أتباع هذه السياسة فإن قيمة المبيعات ستتنخفض مقارنة بمبيعات الشركات المنافسة الأخرى (زاوي، 2013).

المقدمات والمستحقات prepayments and accruals

تقسم المقدمات والمستحقات في الأصول المتداولة إلى قسمين :

- المصروفات المقدمة: تمثل المصروفات المدفوعة خلال الفترة الحالية لكنها تخص فترة زمنية مستقبلية ومن أمثلة المصروفات التي تدفع مقدماً، الإيجارات وأقساط التأمين .
- الإيرادات المستحقة: تمثل تلك الإيرادات التي تخص الفترة والتي تحققت لكنها لم تحصل أو تسجل خلال الفترة الجارية.

إدارة الأصول :

تعمل إدارة الأصول على إجراء تقدير سليم لقيمة الالتزامات والفترة الزمنية التي ستؤدي فيها وتخصيص القدر الكافي من الأموال المقابلة لكل التزام فيها. وبالتالي التحقق من مقدرة الشركات على حيازة الأموال اللازمة لسداد الالتزامات في الأوقات المناسبة مع استمرار توافر تلك المقدرة طوال عمرها (حمزة، 2012). إن إدارة الأصول هي عملية مستمرة تنطوي على صياغة وتنفيذ ورصد ومراقبة وتقييم الاستراتيجيات المتعلقة بأصول بهدف تحقيق التوازن المالية بين الموارد المالية واستخدامها وتحقيق الأهداف المالية للشركة كتعظيم المردود المالي للشركة وضمان الملاءة المالية وكذلك إدارة المخاطر الناشئة عن مختلف الأنشطة المدرجة في ميزانيتها مثل أسعار الفائدة ومخاطر السوق وغيرها، بالإضافة إلى تطبيق السياسات الملائمة ووضع السقوف اللازمة لهذه المخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال (زاوي، 2013). إن إدارة الأصول المعتمدة على المخاطر تسمح لإدارة الشركات الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال التنبؤ بالمتغيرات واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة بدلا من انتظار حدوثها (زاوي، 2013). ما يعني الاخذ بالاعتبار جميع المخاطر السوق التي تنشأ بدورها من حركة المتغيرات ذلك السوق مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التمويل، مخاطر الربحية، والنمو ومخاطر سعر الصرف كما وتتصدى إدارة الأصول إلى إدارة السيولة وإدارة التداول وتخطيط رأس المال (زاوي، 2013) التالي فهي تأخذ بعين الاعتبار جميع بنود جانبي الميزانية، حيث تشمل إدارة الأصول على النقدية والقروض برهون والودائع الثابتة بالبنوك، والمحفظة الاستثمارية والموجودات الثابتة وعلى الشركة ان تراعي الربحية والمخاطر في كل أنشطتها.

ومن أهم الأدوات المستخدمة في استراتيجية إدارة الأصول هي تحليل النقدية حيث تساعد العناصر المتوفرة من قائمة التدفقات النقدية في تقرير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، مقابلة للالتزامات المالية المتمثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات، معرفة التدفقات النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة الشركة والحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضرورياً

المبحث الثالث : الأرباح

لا يوجد اتفاق من قبل الباحثين على تعريف الأرباح الا أنها عرفت من قبل:

- عرفها كل من (Neely & Gregory 1995) العملية التي يتم من خلالها قياس ربحية وفعالية الأعمال التي تقوم بها الشركة.
- عرفها اسماعيل (2005) قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة.

كما ان الربحية تعني قياس المقدرة الكسبية للشركة، وهي مؤشر يوضح الكفاية التي رافقت إنجاز العمليات التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية معينة، وتعد هذه النسبة من اهم المؤشرات المالية موضوعية ومصداقية من وجهة نظر قابلية المشاريع لتحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية التي تمارسها الشركات (شهبان، 2013).

العائد على حقوق الملكية (ROE) يشير مصطلح العائد على حقوق الملكية إلى نسبة الدخل المتولد إلى حقوق المالكين ويتم عرضه عادة على شكل نسبة يتم احتسابها من خلال قسمة صافي ربح الشركة على إجمالي حقوق المساهمين حيث يتم اخذ صافي الربح قبل توزيعات الأرباح للأسهم العادية وبعد توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة ويتم استثناء الأسهم الممتازة من صافي حقوق المالكين، وتعرف هذه النسبة أيضا بنسبة العائد على الثروة. وغالبا ما أشاروا الباحثين إلى إن الشركات ذات حقوق الملكية الأكبر من المتوقع أن تحصل على نسبة أعلى من العائد على حقوق الملكية، كما أشاروا الباحثين أيضا إلى أن نسبة العائد على حقوق الملكية لفترة 10-5 سنوات تعطي فكرة أفضل عن النمو التاريخي للشركة. (Shrader et al.,1997)

العائد على الأصول :

تعتبر نسبة العائد على الأصول واحده من اهم مقاييس الأداء المحاسبية والمطبقة على نطاق واسع في الأدبيات السابقة. تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق العائد من خلال استثمارها في الأصول، كما تعد نسبة العائد على الأصول من مؤشرات قياس الأداء على المدى القصير والتي يتم احتسابها من خلال قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول. (Finkelstein and D'Aveni,1994).

وبسبب مسؤولية الإدارة حول تشغيل أصول الشركة تعتبر نسبة العائد على الأصول أحد المقاييس التي تمكن المستخدمين من تقييم نظام حوكمة الشركات اذا ما كان النظام يعمل بحافزيه ومراقبة تجاه أعمال الإدارة (Epps and cereola,2008).

ويمكن هذه النسبة من قياس قدرة كل دينار استثمار على تحقيق الربح التشغيلي فهو يعكس القدرة على تحقيق الربح من الأصول المتاحة وبغض النظر عن الطريقة والكيفية التي تم تمويل الأصول بها، وبما أن أصول الشركة تتكون من مجموع الالتزامات ورأس المال وبما ان هذه الأموال تستخدم في عملية تمويل أعمال الشركة ونشاطاتها التشغيلية، فان نسبة العائد على الأصول تعطي صورة واضحة عن مدى فاعلة أعمال الشركات في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح حيث انها تستخدم للمقارنة بين الشركات في القطاعات المتماثلة، وذلك لانها تعتمد على حجم الأصول في الشركة (الخلايلة، 2012).
العائد إلى رأس المال :

يشير مصطلح العائد على رأس المال إلى نسبة الدخل المتولد إلى رأس المال ويتم عرضه عادة على شكل نسبة يتم احتسابها من خلال قسمة صافي ربح الشركة مطروحا منها توزيعات الأرباح على صافي رأس المال حيث يتم اخذ صافي الربح ويتم استثناء الأسهم الممتازة، وتعرف هذه النسبة أيضا بنسبة العائد على الثروة. وغالبا ما أشاروا الباحثين إلى إن الشركات ذات رأس المال الأكبر من المتوقع أن تحصل على نسبة أعلى من العائد على رأس المال، كما أشاروا الباحثين أيضا إلى أن نسبة العائد على رأس المال لفترة 10-5 سنوات تعطي فكرة أفضل عن النمو التاريخي للشركة. (Shrader et al.,1997).

القطاع المصرفي الأردني :

على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد، حقق الأردن نمواً إيجابياً في القطاع المصرفي الأردني، وهو أحد الركائز الأساسية للاقتصاد. على الرغم من أن القطاع يتميز بالتشعب، إلا أنه تمكن من تحمل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي دون أن يتأثر بشكل هامشي، وهذا هو السبب في أن الأردن يعتمد على الدول المجاورة للحصول على الدعم، مما يدل على أن الظروف الاجتماعية والسياسات في المنطقة تعد العوامل الرئيسية لتحديد كيفية تخطي البلد للتحديات التي تواجه القطاع المصرفي .

يتميز القطاع المصرفي الأردني بما يلي:

- الإشباع بالرغم من النمو في القطاع
- تقديم خدمات غير ناضجة نسبيا وتوفر مجموعة من الفرص للتوسع وجعل القطاع جذابا للداخلين الجدد فيه
- الشركات مملوكة إلى حد كبير من قبل أسر.

يهدف القطاع المصرفي الأردني للحصول على عوائد عالية من ودائع العملاء من خلال استخدام الأموال . وتتكون الأصول بشكل أساسي من أرصدة نقدية واستثمارات وتسهيلات ائتمانية تم منحها للعملاء قبل الأزمة . استفاد القطاع المصرفي الأردني من الطلب السريع على التسهيلات الائتمانية الذي كان يغذيه الازدهار الاقتصادي بشكل عام، وكانت فقاعة سوق الأسهم في طور التكوين، بالإضافة إلى النشاط في القطاع العقاري . بعد الأزمة، خفض البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية للمساعدة في تعزيز النشاط الاقتصادي . وكان ردة فعل المودعين هو سحب أموالهم، مما تسبب في انخفاض الودائع، ولكن هذا كان ينعكس لاحقاً في الضمانة الحكومية لجميع الودائع لدى البنوك، حيث تعرض البنك العربي أكبر بنك في الأردن، إلى الخطر عندما أوشكت بعض الشركات الخليجية الكبرى قريبة الانهيار، مما تسبب في مخاوف من حدوث أزمة في القطاع المصرفي الأردني وتسبب في سحب الأموال من المودعين، وبالتالي خفض الودائع في البنوك المصرح بها من قبل البنك المركزي ومن خلال الأنظمة الحكيمة التي يمتاز بها البنك المركزي مكنت القطاع بمقاومة عواقب الأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي، وكان أثرها الوحيد هو انخفاض في مستويات نمو الأصول . وصمدت البنوك في الأردن من حيث نموها وربحيتها رغم جفاف السيولة نظراً لتوجه القطاع إلى تجنب المخاطرة . هذا التوجه من قبل البنوك في الأردن إلى تجنب المخاطر، مقروناً بالأنظمة الحكيمة من البنك المركزي التي مكنت هذا القطاع من أن يكون صارماً بشأن الحصول على ضمانات مقابل القروض الممنوحة حيث...

- حققت البنوك التجارية نمواً إيجابياً في التسهيلات الائتمانية رغم السنوات المضطربة
- يعتبر الاقتصاد الأردني هشاً، مع ارتفاع في العجز المالي، وزيادة كبيرة في الديون، وضعف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع التحويلات المالية، وارتفاع معدلات البطالة، مما يضع تحديات أمام القطاع المصرفي. حيث ان الربيع العربي والتوترات السياسية في المنطقة تؤثر على الاقتصاد والأداء المالي الخارجي للأردن . ومع أن النمو الاقتصادي ضعيف، فقد حقق الأردن نمواً إيجابياً حيث :
- من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً
- من المتوقع أيضاً أن ينخفض العجز في الموازنة الأردنية قليلاً في السنوات المقبلة في ضوء رفع الدعم على أسعار النفط للمستهلك، بالرغم من أن هذا الإجراء يتوقع أن يدفع إلى ارتفاع التضخم (وزارة التخطيط، 2018).

محفظة القروض :

تشكيلة من القروض بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل خطر، ومن أجل تفادي المخاطر جاءت فكرة تنويع المحفظة. حيث أن مضمون وهدف التنويع أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائلها، فالمحفظة التي تتكون من 3 أسهم أصدرتها 3 مؤسسات أقل مخاطرة من محفظة تتكون من 3 أسهم أصدرتها مؤسستين

احتياطات البنوك :

يمكن تعريف احتياطي المصرف أيضًا بأنه نسبة تفرض على الودائع من قبل البنك المركزي على البنوك لحماية أصحاب الودائع من إفلاس هذه البنوك في المستقبل من ناحية احترازية، ومن ناحية أخرى تستخدم هذه النسبة التحكم في الاقتصاد وكمية النقد في الأسواق عن طريق زيادة النسبة أو تقليلها (حمزة، 2012). بالإضافة إلى أن الاحتياطي أحد أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية المهمة مثل نسبة السيولة بالبنوك ومعدل التضخم ومعدلات منح الائتمان وغيرها، ومن خلال هذه الآلية تقوم البنوك بالتنازل عن جزء من ودائعها لصالح البنك المركزي بدون عائد. لهذا السبب فإن رفع هذه النسبة يمثل زيادة في تكلفة البنوك نتيجة الفرصة الضائعة من عدم استخدام رصيد تلك النسبة ضمن السيولة المستثمرة.

ويبرر البنك المركزي قراراته برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بتشجيع البنوك على زيادة حجم الودائع لديها وأرصدة الزبائن ولدى البنك المركزي، ما قد يساعد في التحرك نحو خفض أسعار الفائدة القياسية. كما وتعتبر الاحتياطات إحدى الأدوات التي تستطيع الدولة السيطرة بها على كمية النقد في الأسواق بواسطة البنك المركزي، فإذا أرادت الدولة تشجيع الاستثمار أو تقليل قيمة العملة محلياً تعمل على تخفيض هذه النسبة مما يؤدي الزيادة كمية النقد في البنوك فتستطيع الأخيرة على إعطاء كمية أكبر من القروض للأفراد، وبالتالي زيادة النقود في الأسواق فتزيد القوة الشرائية في الأسواق فتتخفف قيمة العملة وبالعكس، إذا أرادت الدولة زيادة قيمة العملة أو وجود مشاكل اقتصادية في الأسواق تعمل الدولة بواسطة البنك المركزي على زيادة نسبة النقد الإلزامي فعندها تقل كمية النقد في البنوك فيقل الاقتراض من البنوك فيؤدي إلى تقليل كمية النقد في الأسواق فتقل القوة الشرائية في الأسواق ينتج عن ذلك زيادة قيمة العملة (زاوي، 2013).

حجم البنك (إجمالي الأصول) :

هي ما تمتلكه المنشأة أو المؤسسة الاقتصادية من موارد تعود بالنفع المالي لها، قد تكون ذات جوهر ملموس أو غير ملموس وتتناسب مع أهداف المنظمة في تسديد الالتزامات، كما يمكن تحويلها من موارد اقتصادية إلى نقد، وتسجل الأصول في قوائم الميزانية العمومية إلى جانب الالتزامات، وتقدر ما للمنظمة من حقوق وما عليها من التزامات (زاوي، 2013).

يمكن حساب هذه الأصول في قائمة الميزانية العمومية (Balance Sheet) بالاعتماد على معادلة الميزانية (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)، إذ تصنف الأصول إلى ملموسة وغير ملموسة، ومتداولة وغير متداولة وغيرها. (Kieso, 2015)

شروط الأصول (Kieso, 2015) :

معيار الملكية: تعتبر ملكية الأصل شرطاً أساسياً، ويستلزم ذلك أن تمتلك الشركة الأصل قانونياً، ليكون لها كامل الحرية بالتصرف به، وكما يكون النفع الاقتصادي الذي تحققه هذه الأصول عائداً لهذه الشركة المالكة. معيار الخدمات المستقبلية: يجب توافر شرط تحقيق المنافع الاقتصادية بالأصل حتى يعتبر أصلاً، وتضع الجهة المالكة للأصل توقعات بالحصول على المنافع الاقتصادية في المستقبل القريب أو البعيد مثلاً، وكما أنه يمكن أن تكون الفائدة منه لأكثر من الفترة المقررة له أي لأكثر من فترة .

معيار المقدررة الإنتاجية: من المفترض أن تدخل الأصول في مراحل العملية الإنتاجية، لذلك تعتبر القدرة الإنتاجية من شروط تصنيف الموارد كأصول، وبالتالي فإن ذلك يترتب على هذه الأصول أن تكون ذات منفعة مادية اقتصادية .

قابلية التحديد: يجب أن يكون الأصل الذي تمتلكه المنظمة وما يعود عليها من منافع اقتصادية قابلاً للقياس حتى يتم تصنيفه كأحد الأصول الخاصة بالشركة، ويكون هذا القياس بالاعتماد على الوحدة المالية.

المصاريف الخارجية

المصرف هو تكاليف الحصول على الإيرادات، كما يمكن تعريف المصرفيات بأنها إجمالي النقص في الأصول أو إجمالي الزيادة في الخصوم الناتجة عن مزاولة المنشأة لنشاطها العادي للحصول على الربح العادي وتؤدي إلى تغيير حقوق الملكية Trust Academy.

وتقسم المصاريف الخارجية إلى :

• مصروفات البيع والتسويق

وهي المصروفات التي تم أنفاقها على بيع المنتج :مثل المصروفات على الدعاية والإعلان على المنتج المرتبات التي يتم دفعها لأقسام البيع مصروفات التي تم شراء بها مواد التغليف والتعبئة مصروفات المخازن والمعارض التي تم تأجيرها مصروفات استهلاك الكهرباء للمخازن والمعارض مصروفات عمل صيانة المعارض وغير ذلك من مصروفات تتعلق بعملية بيع المنتج.

• مصاريف إدارية وعمومية :

وهي أغلبية المصروفات التي تتعلق بالإدارة مثال على ذلك مرتب المدير العام مصاريف العاملين في الأمن وقسم السكرتارية وقسم المحاسبين مصاريف المبنى الرئيسي الخاص للإدارة مصاريف استهلاك المياه والكهرباء لمباني الإدارة المستلزمات التي تتعلق بال مكاتب كالأدوات الكتابية مصاريف تتعلق بوحدة الكمبيوتر مصاريف للصيانة صيانة أجهزة المكاتب مكاتب، أجهزة كمبيوتر، ماكينات تصوير، تكيفات، ثلاجات .مصروفات تتعلق بمتطلبات الاستقبال والضيافة وغير ذلك من المصروفات التي تمثل العمومية ولا ترتبط بأحد الأقسام الأخرى.

ثانياً - الدراسات السابقة

-الدراسات العربية :

دراسة زاوي (2013)، بعنوان "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي -دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية بورقلة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في مدينة بورقلة في الجزائر .استخدم الباحث استبيان تم توزيعه على عدد من البنوك التجارية في مدينة بورقلة من اجل جمع بيانات الدراسة وتكونت العينة من 24مبحوث تم اختيارهم عشوائيا .اظهرت نتائج اختبارات T-test و one-way anova ان البنوك التجارية في مدينة بورقلة تعتمد على أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان وخاصة النسب المالية والتي بفضلها تمكنت البنوك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها بالإضافة إلى وجود صعوبات تشكل عائقا عند محلي الائتمان أهمها عدم توفر المعلومات الكافية والمهمة حول العملاء .أوصت الدراسة بضرورة إجراء دورات تدريبية لمحلي الائتمان عن أهمية تطبيق أدوات التحليل المالي عند منح الائتمان

دراسة زغيب وقويدر (2013)، بعنوان "مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية: وكالة قسنطينة وحالة البنك الخارجي الجزائري"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل الائتماني كأداة لتقليل المخاطر وتخفيض الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، استخدم الباحثين أسلوب الاستبيان في جمع بيانات الدراسة من البنك الخارجي الجزائري حيث تم تحليل 83 استبيان من خلال برمجية SPSS باستخدام اختبارات T-Test و One-Way anova وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا يمكن الاستغناء عن التحليل الائتماني كونه أداة هامة تساعد البنوك على الوقوف على حقيقة الوضع المالي للعملاء المقترضين وتقييم قدرتهم على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض وفوائده، كما تساعد على الكشف المبكر عن حالات التعثر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك وتضمن لها حسن توظيف مواردها خاصة إن عملت هذه الأخيرة على مواكبة التحديات الجديدة للعمل المصرفي والائتماني واستخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تم التوصل إليها في هذا المجال. وقد أوصى الباحثين بضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في قسم التسهيلات الائتمانية عن مخاطر تعثر التسهيلات وكيفية الحد منها من خلال شروط منح التسهيلات.

دراسة حمزة (2012)، بعنوان "دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان -دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر الائتمان ووسائل الحد منها وبيان تأثير مقررات لجنة بازل على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي. استخدم الباحث استبيان معد خصيصا لتحقيق أغراض البحث حيث تم توزيعه على مديري ورؤساء أقسام الائتمان وعددهم 35 تم اختيارهم بطريقه عشوائية لعينة من البنوك التجارية السعودية. أظهرت نتائج الدراسة من خلال اختبارات T-Test و One-Way ANOVA أن الديون المتعثرة تؤدي إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية التي تؤثر على كل من البنوك والسوق والعملاء والاقتصاد القومي ككل وهو ما يؤثر حتما على مناخ الاستثمار والدخل القومي والموازنة العامة للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي واختلال الميزان التجاري. أوصى الباحث بالالتزام بالحيادية عند قرار منح الائتمان من خلال التطبيق السليم لأليات حوكمة الشركات ومقررات لجنة بازل وبالتالي ضمان الحد من مخاطر الائتمان

ب- الدراسات الأجنبية :

دراسة (2017) Ukhriyawati بعنوان :

The Influence of Asset Structure, Capital Structure, Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Value of The Firm through Earnings and Free Cash Flow As An Intervening Variable in Banking Companies Listed in Indonesia Stock Exchange

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتأثير إدارة الأصول، وهيكل رأس المال، وإدارة المخاطر، وحوكمة الشركات الجيدة على المستوى المالي وأداء وقيمة الشركة من خلال الأرباح والتدفق النقدي كمتغير متداخل في القطاع المصرفي الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا. ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2012-2015 وشملت عينة البحث على 29 شركة.

نتائج هذه الدراسة كانت (1) بنية الأصول تؤثر بشكل إيجابي وعلى الأرباح بشكل كبير، (2) إدارة رأس المال تأثير سلبي وبشكل ملحوظ على الأرباح، (3) تؤثر حوكمة الشركات الجيدة إيجابياً وبشكل كبير على الأرباح، (4) إدارة الأصول تؤثر على التدفق النقدي بشكل إيجابي ومجدي إلى حد كبير، (5) إدارة رأس المال تأثير إيجابي وعدم وجود تدفق نقدي مجاني بشكل ملحوظ، (6) تؤثر حوكمة الشركات الجيدة إيجابياً وليس بشكل كبير على التدفق النقدي الحر، (7) إدارة الأصول التأثير السلبي وليس بشكل كبير على الأداء المالي، (8) تأثير إدارة رأس المال السلبي وإلى حد كبير في الأداء المالي، (9) تؤثر حوكمة الشركات الجيدة إيجابياً.

دراسة (2017) Mwaniki and Omagwa بعنوان :

Asset Structure and Financial Performance: A Case of Firms Quoted Under Commercial and Services Sector at the Nairobi Securities Exchange, Kenya

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين إدارة الأصول والأداء المالي للشركات المدرجة في قطاع التجارة والخدمات في نس، كينيا. وكان المستهدفون من قبل الدراسة البيانات الثانوية من التقارير السنوية للشركات. يتم تحليل إدارة الأصول على أساس: المعدات؛ الأصول المتداولة؛ الأصول غير الملموسة؛ والاستثمارات والصناديق طويلة الأجل التي شكلت المتغيرات المستقلة.

وكان المتغير التابع للفوائد هو الأداء المالي للشركات، وتم قياسه من حيث: ربحية السهم؛ العائد على الأصول؛ العائد على حقوق المساهمين، هامش الربح (العائد على المبيعات)؛ والنسبة الحالية، من خلال المعونة من مؤشر مركب. وقد أجري تعداد على جميع الشركات المدرجة في هذا القطاع بحلول عام 2014، لفترة خمس سنوات، 2010 إلى 2014 وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الممتلكات والمعدات والاستثمارات والأموال طويلة الأجل لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، في حين أن الأصول الحالية والأصول غير الملموسة لا يكون لها دلالة إحصائية على الأداء المالي. وخلصت هذه الدراسة إلى أنه ينبغي للشركات زيادة تخصيص الموارد نحو الاستثمارات والأموال طويلة الأجل، واستخدام الموارد المتاحة من حيث الممتلكات والمنشآت والمعدات على نحو فعال.

دراسة (Yahaya et al. (2015 بعنوان:

Current Assets Management and Financial Performance: Evidence from Listed Deposit Money Banks in Nigeria

تسعى هذه الدراسة إلى التوصل إلى نموذج ارتباط وتراجع متعددين يستخدم إدارة الأصول الحالية للتنبؤ بالتغيرات في الأداء المالي لمصارف الأموال المودعة في نيجيريا. تتضمن هذه المعايير المتغيرة النقد والأرصدة البنكية والأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة وموجودات المشتقات والقروض والسلف للمصارف والقروض والسلف للعملاء. تمت صياغة نموذج OLS لحساب تأثير CAM على الأداء المالي. تستخدم عينة الدراسة البيانات من 2010-2014 التي تنتمي إلى 15 بنكاً للودائع تعمل في قطاع الخدمات المالية كما هو مدرج في البورصة النيجيرية.

وتشير نتائج التحليل التي أجريت إلى وجود علاقة إيجابية بين النقد والأرصدة لدى البنوك والموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والقروض والسلف للعملاء والعائد على الأصول. ومن ناحية أخرى، تشير نتيجة أخرى إلى أن الموجودات المشتقة والقروض والسلف للبنوك لها تأثير سلبي على العائد على الأصول.

The Influence of Assets Structure, Capital Structure and Market Risk on the Growth, Profitability and Corporate Values (Study In Manufacturing Companies Listed In Indonesia Stock Exchange

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير بنية الأصول وهيكل رأس المال ومخاطر السوق وتحليلها على نمو الشركة وربحيتها وقيمتها شركات التصنيع المدرجة في بورصة أندونيسيا. واستخدمت الدراسة عينات البحث المأخوذة من أعضاء السكان وكانت 29 شركة مدرجة في بورصة أندونيسيا. وخلصت نتائج هذه الدراسة ان (1) بنية الأصول تؤثر بشكل ملحوظ على نمو الشركة (2). إدارة رأس المال يؤثر بشكل كبير على نمو الشركة (3). إدارة الأصول يؤثر بشكل كبير على الربحية (4). إدارة رأس المال يؤثر بشكل كبير على الربحية (5). يؤثر إدارة الأصول بشكل كبير على قيمة الشركة (6). إدارة رأس المال يؤثر بشكل كبير على قيمة الشركة (7). نمو الشركة يؤثر بشكل كبير على قيمة الشركة، و (8) الربحية تأثير كبير على قيمة الشركة (9). مخاطر السوق لا تؤثر بشكل كبير على نمو الشركة (10). لا تؤثر مخاطر السوق بشكل كبير على الربحية، و (11) تؤثر السوق بشكل كبير على قيمة الشركة.

دراسة (2015) Al-rawashdeh et al. بعنوان

" Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority- Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح العوامل المؤثرة للتسهيلات الائتمانية لفروع البنوك العاملة في العقبة من خلال كل مما يلي: العملاء المقترضين وسياسات الائتمان والإدارة المركزية للقروض والظروف البيئية للاقتصاد المحلي، تكونت عينة الدراسة من 13 فرع من فروع البنوك التجارية العاملة في منطقة العقبة الخاصة الاقتصادية حيث قام الباحثين بتوزيع 67 إستبانة على كل من مدراء الفروع ورؤساء أقسام التسهيلات الائتمانية والعاملين في قسم التسهيلات، أظهرت نتائج اختبار T و ANOVA ان كل من العملاء المقترضين وسياسات الائتمان والإدارة المركزية والقروض والظروف البيئية للاقتصاد المحلي جميعها من العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية. أوصت الدراسة أنه يجب على الإدارة النظر في دراسة السمعة المالية للعميل والحوافز لمحصلي القروض عند إصدار القرض الأساسي والتفصيلي.

Relationship between Capital Structure and Performance of Non-Financial Companies Listed In the Nairobi Securities Exchange, Kenya

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين إدارة رأس المال على أداء الشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (كينيا) (تم أخذ تعداد 42 شركة غير مالية مدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، كينيا). واستخدمت الدراسة بيانات الفريق الثانوي الواردة في التقارير السنوية والبيانات المالية للشركات غير المالية المدرجة. تم استخراج البيانات من كتب نيروبي للأوراق المالية للفترة 2006-2012. طبقت الدراسة نماذج بيانات (Panel) تأثيرات عشوائية.

أظهرت نتائج الدراسة ان الرافعة المالية كان لها ارتباط سلبي ذي دلالة إحصائية مع الأداء مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وأوصت الدراسة بأن يقوم مديرو الشركات غير المالية المدرجة بتقليل الاعتماد على الديون طويلة الأجل كمصدر للتمويل

دراسة Alrgibat (2014) بعنوان :

Management of Fund Sources for Development Bank of Cities and their Reflections on the Credit Facilities for the Local Committees (2000-2013)"

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح أثر الموارد المالية المتاحة لبنك تنمية المدن والقرى على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لفترة (2000-2013). استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى في تحليل معادلة الانحدار (OLS) تضمنت عينة الدراسة جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2000_2012)، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير لكل من رأس المال وأشباه رأس المال وحجم القروض وأمانات اللجان المحلية على حجم التسهيلات الائتمانية في حين تبين وجود أثر لحجم إيداعات العملاء على حجم التسهيلات الائتمانية لبنك تنمية المدن والقرى. وأوصت الدراسة إلى بنك تنمية المدن والقرى ضرورة إصدار سندات يمكن من خلالها توسيع المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى زيادة عائد من خلال الاستثمار لمشاريع قصيرة الأجل مع عائد أعلى.

Effects of Assets Structure on the Financial Performance Evidence From Sultanate of Oman

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة الأصول (الأصول الثابتة والأصول المتداولة) (على الأداء المالي لبعض الشركات الصناعية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية) وقامت بتحليل محتوى التقارير السنوية لعينة من 28 من أصل 70 شركة (40%) للفترة 2008-2012 ويقاس إدارة الأصول من خلال دوران الأصول الثابتة ودوران الأصول المتداولة، في حين يقاس الأداء المالي بعائد الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

وخلصت النتائج أن إدارة الأصول ليس له تأثير قوي على الربحية من حيث العائد على حقوق الملكية. وتعني هذه النتيجة أنه إذا تغيرت إدارة الأصول، فلن يتغير العائد على الأصول. وتشير نتيجة أخرى للدراسة إلى أن الأصول الثابتة هي وحدها التي لها تأثير على العائد على حقوق الملكية بخلاف العائد على الأصول. وتشير نتيجة أخرى للدراسة إلى أن تأثير إدارة الأصول له تأثير على العائد على حقوق الملكية فقط في قطاع البتروكيماويات.

دراسة (2014) Nyamasege et al. بعنوان :

Effect of Asset Structure on Value of a Firm: a Case of Companies Listed In Nairobi Securities Exchange

سعى هذا البحث إلى تحديد تأثير إدارة رأس المال على قيمة الشركة من خلال تحديد إدارة الأصول. وتشكل الأصول الأساس الذي يمكن من خلاله للممولين الثقة في إقراض الكيان لأنه يضمن لهم استرداد رؤوس أموالهم هذه الأموال هي التي تمكن الشركة من الحصول على المزيد وتحسين مستوى كفاءتها. هذا يترجم في نهاية المطاف إلى زيادة الأرباح للشركة.

وأكدت النتائج أن إدارة الأصول يحدد قيمة الشركة إلى حد كبير. ولا يبدو أن الشركات تنظر على نحو ملائم في جميع العناصر قبل اتخاذ القرارات بشأن تكوين هياكل رأس المال وتعديلها مما يؤثر سلباً على قيمها. وأشارت النتائج إلى أن الشركات ذات قاعدة الأصول الثابتة الأعلى لها قيمة أعلى من تلك التي لديها أصول ثابتة أقل قيمة.

دراسة (2014) Olatunji and Adegbite بعنوان :

Investment in Fixed Assets and Firm Profitability: Empirical Evidence from the Nigerian Banking Sector

بحثت الدراسة تأثير الاستثمار في الأصول الثابتة على ربحية البنوك النيجيرية المختارة. كما قام بتحليل المكونات الهامة لاستثمارات الأصول الثابتة في بنوك تجارية نيجيرية مختارة. تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية والحسابات من البنوك التجارية النيجيرية المختارة. استُخدم ارتباط لحظة منتج بيرسون وانحدارات متعددة لتحليل العلاقة بين المتغير التابع (صافي الربح) والمتغيرات المستقلة (المباني والأراضي والمباني المستأجرة والتركيبات والتركيبات والاستثمار في الحواسيب).

وأشارت النتائج ان الاستثمارات في الأصول الثابتة لها تأثير إحصائي قوي وإيجابي على ربحية القطاع المصرفي في نيجيريا. من أجل تحسين ربحية البنوك من خلال الإدارة الفعالة للأصول الثابتة، يجب على البنوك النيجيرية زيادة استثمارات الأصول الثابتة في شكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يجب مراقبة استخدام الأصول الثابتة والإنتاجية لتعزيز الربحية لرضا المساهمين.

دراسة (2014) Gamayuni بعنوان:

The Effect Of Intangible Asset, Financial Performance And Financial Policies On The Firm Value

الغرض من هذه الدراسة هو اختبار تجريبيا العلاقة بين الأصول غير الملموسة والسياسات المالية والأداء المالي لقيمة الشركة في الشركة العامة في إندونيسيا. تم استخدام تحليل المسار للتأكد من العلاقة بين الأصول غير الملموسة والسياسات المالية والأداء المالي وقيمة الشركة في الشركة العامة في إندونيسيا في الفترة من 2007 إلى 2009. كما توفر هذه الدراسة أدلة عملية على أن الأصول غير الملموسة والسياسات المالية والأداء المالي يكون لها تأثير كبير على قيمة الشركة في وقت واحد. إن الموجودات غير الملموسة ليس لها تأثير جوهري على السياسات المالية، ولكن لها تأثير إيجابي.

وتشير نتائج هذه الدراسة ان الموجودات غير الملموسة ليس لها تأثير جوهري على السياسات المالية، ولكن لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي وقيمة الشركة. وقد أثرت سياسات الدين والأداء المالي على قيمة الشركة الإيجابية.

Investment in Fixed Assets and Firm Profitability: Evidence from the Nigerian Brewery Industry

تقوم هذه الدراسة بتقييم أثر استثمار الشركة في الأصول الثابتة على هامش ربح التشغيل الخاص بها . الدراسة هي استناداً إلى عينة أربع شركات في قطاع الجعة النيجيرية على مدى إحدى عشرة سنة من 1999 إلى 2009. نحن استخدام الطريقة الإحصائية الانحدارية للتأكد من العلاقة بين مستوى الاستثمار في الأصول الثابتة والتأثير على الأرباح التشغيلية التي أبلغت عنها مصانع الجعة النيجيرية فإن النتيجة لا تشير إلى أي تأثير إيجابي قوي للاستثمار في الأصول الثابتة على الأرباح التشغيلية للشركات مصنع الجعة في نيجيريا. هذا الاستنتاج هو الذي يتماشى مع البحوث الأكاديمية السابقة تبين أن الاستثمار في الأصول الثابتة ليس لديها أي تأثير قوي وإحصائي على ربحية مصانع الجعة في نيجيريا .وبشكل قاطع، تبين هذه الدراسة أن الاستثمار في الأصول الثابتة ليس له أي تأثير قوي وإحصائي على الربحية للشركات مصنع الجعة في نيجيريا.

دراسة Campello and Giambona (2012) بعنوان :

Real Assets And Capital Structure

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين إدارة الأصول وهيكل رأس المال من خلال استغلال الاختلاف في قابلية أصول الشركات وتصف هذه الدراسة قابلية الأصول وهيكل رأس المال في العرض والطلب على أصول الشركة وتفحص ما اذا كانت إعادة توزيع أصول الشركة هي محدد أولي للتشتت الملحوظ في إدارة رأس المال وتتألف عينة الدراسة من الشركات النشطة وغير النشطة في الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1984-1996 . وتشير النتائج إلى أن إعادة توزيع الأصول هو محرك مهم بشكل خاص للرافعة بالنسبة للشركات التي يحتمل أن تواجه احتكاكات ائتمانية)مثل الشركات الصغيرة غير المصنفة .(توضح اختبارات الدراسة أيضاً أن إعادة توزيع الأصول تُسهّل الاقتراض أكثر خلال فترات الائتمانات الضيقة في الاقتصاد.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

المقدمة :

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أسلوب الدراسة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها.

متغيرات الدراسة :

من أجل تقدير أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية :دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية استخدمت الدراسة أسلوب الـ panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي . Random Effect

الأساليب الإحصائية :

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

• اختبار جذر الوحدة (Unit Root):

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل

الزمنية. اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً : اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller 1979)، اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller, 1981).

ثانياً : بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988)

اختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب:

يعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزجاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد، 2010). ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه:

- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.
- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.
- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis) :

إن مصطلح البيانات الجدولية (data Panel) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data) وفي هذا السياق بين (1986) Hsiao بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر ربحية من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U إدارة حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i ، والزمن t (Worrall and Pratt 2000). هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي. (Manez, Rochina, and Sanchis 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختبار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Torres-Reyna, 2007) النموذج القياسي (The Empirical Model).

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية)، وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002).

نموذج الدراسة :

$$PRO_{it} = \beta_{0c} + \beta_1 OE_{it} + \beta_2 R_{it} + \beta_3 SOB_{it} + \beta_4 LP_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن :

PRO_{it} : الأرباح

OE_{it} : المصاريف الخارجية.

R_{it} : مجموع الاحتياطات.

SOB_{it} : حجم البنك.

LP_{it} : محفظة القروض

ROA_{it} : العائد على الأصول.

الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المقدمة :

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية :

اختبار سكون السلاسل الزمنية :

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988)، (Plosser & Nelson, 1982) (Yule, 1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة .

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الجدول (١) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				المتغيرات
PP-Fisher chi-sq		ADF-Fisher Chi-sq		
المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob	
0.2103	0.0000	0.8955	0.0499	PRO
0.9986	0.0000	0.9997	0.0399	CD
0.0000	0.0000	0.1368	0.0110	LP
0.5722	0.0000	0.9852	0.0151	SOB

0.0000	0.0000	0.8989	0.0332	OE
0.0088	0.0000	0.1092	0.0075	ROA
0.9971	0.0022	0.0169	0.0075	R

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (1) تبين أن بعض المتغيرات لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالسكون عند مستوى معنوية 5%. وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (٢) نتائج اختبار سكون البواقي

		المستوى		المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ		
0.0000***	0.0000***	4		Z=resid

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظراً للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.

اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

جدول (٣) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

ROA	OE	SOB	R	LP	CD	
0.17	-0.21	0.99	0.80	0.487	1	CD
0.04	0.22	0.46	0.22	1		LP
0.33	-0.26	0.82	1			R
0.20	-0.24	1				SOB
-0.16	1					OE
1						ROA

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبنوك محل الدراسة في النموذج، حيث يتبين وجود ارتباط عالي بين متغير حجم البنك (SOB) وإيداعات العملاء (CD) قيمته (0.99) وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين لتقدير النموذج، وقد تم تقدير النموذج بعد حذف حجم البنك ومن ثم تم تقدير النموذج بعد حذف إيداعات العملاء وتم اختيار النموذج المناسب من بينهما.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

تقدير النموذج :

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (Generalized least square) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول (4) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت، والجدول (5) نتائج تقدير الأثر العشوائي، والجدول (6) نتائج اختبار هوسمان.

جدول (٤) نتائج نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: PRO				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/22/18 Time: 15:27				
Sample: 2008 2017				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 13				
Total panel (unbalanced) observations: 129				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004688	0.045828	0.102284	0.9187
OE	0.440540	0.100345	4.390262	0.0000
R	0.059552	0.008970	6.638702	0.0000
SOB	-0.423117	0.095518	-4.429729	0.0000
LP	-0.009085	0.096682	-0.093965	0.9253
ROA	0.117584	0.012774	9.205093	0.0000
R-squared	0.749836	F-statistic		19.57115
Adjusted R-squared	0.711523	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (٥) نتائج نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: PRO				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 06/22/18 Time: 15:29				
Sample: 2008 2017				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 13				
Total panel (unbalanced) observations: 129				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.024527	0.027748	-0.883912	0.3785
OE	0.329548	0.085740	3.843568	0.0002
R	0.047494	0.007881	6.026571	0.0000
SOB	-0.314671	0.078249	-4.021387	0.0001
LP	0.008127	0.086308	0.094165	0.9251
Adjusted R-squared	0.497034	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول (٦) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.373023	5	0.0653
Cross-section random effects test equation:			
Dependent Variable: PRO			
Method: Panel Least Squares			
Date: 06/22/18 Time: 15:31			
Sample: 2008 2017			
Periods included: 10			
Total panel (unbalanced) observations: 129			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

اختبار الفرضيات :

من أجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بناء على اختبار Hausman ويتبين من خلال الجدول (5) ما يلي:

- ومن خلال قيمة معامل التحديد R^2 (0.51) أي إن 0.51% من التغيرات في ربحية البنوك التجارية تعزى إلى المتغيرات المستقلة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر لهيكل رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر لهيكل رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية. كما بلغت احتمالية اختبار الـ F (0.0000) مما يعني إن النموذج مناسب لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0002، وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0000، وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية .
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0001، وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغت قيمة المعنوية (0.9251) وهي أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0000، وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الخامسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

النتائج :

يتبين من النتائج ما يلي :

- ومن خلال قيمة معامل التحديد R^2 (0.51) أي إن 0.51% من التغيرات في ربحية البنوك التجارية تعزى إلى المتغيرات المستقلة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر لهيكل رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية أثر لهيكل رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية . كما بلغت احتمالية اختبار الـ F (0.0000) مما يعني إن النموذج مناسب لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0002، وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0000، وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجموع الاحتياطات على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0001، وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغت قيمة المعنوية (0.9251) وهي أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية..
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0000، وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الخامسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

التوصيات

- يجب على البنك تحسين استراتيجياته التسويقية لزيادة مبيعاته وتحقيق المزيد من الأرباح للبنك.
- بالنظر إلى أن القروض تمثل أحد الأصول الرئيسية للبنك، يوصي الباحث البنك بزيادة إجراءاته الصارمة في الوقت الذي يمنح فيه القروض التي تمكنه من استرداد نسبة أكبر من القروض التي يمنحها على إجمالي قروضه.
- يوصي الباحث إدارة رأس المال العامل بفاعلية لدى البنوك لتعزيز الربحية من خلال وضع تخطيط وضوابط ملائمة لمساعدتها على مراقبة عملياتها اليومية وبالتالي زيادة ثروات المساهمين إلى أقصى حد.
- يوصي بالاستثمار بشكل أكبر في الأنشطة المدرة للربح لزيادة الدخل بالإضافة إلى زيادة الاحتياطات ليكونوا قادرين على مواجهة أي خطر أو أزمة بكفاءة.

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- حمزة، الحسين (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي . أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- زاوي، سعيدة (2013). أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -الجزائر.
- زغيب، مليكة وقويدر، ابتسام (2013). مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية : وكالة قسنطينة وحالة البنك الخارجي الجزائري .مجلة الأبعاد الاقتصادية، (3)، 206-237.
- القضاة، علي الحمدان، ناصر (2013). أثر إدارة رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية :دراسة تحليلية.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Al ANI, M. K. (2014). Effects of Assets Structure on the Financial Performance: Evidence From Sultanate of Oman. **Journal of US-China Public Administration**, ISSN, 1548-6591.
- Alrawashdeh, F., Alomari, B., Saleh, M. and Alnawayseh, M. (2013). **Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority-Jordan.**
- Alrgaibat, G.A. (2014). Management of Fund Sources for Development Bank of Cities and their Reflections on the Credit Facilities for the Local Committees (2000-2013).
- Campello, M. & Giambona, E. (2013). Real assets and capital structure. **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, 48(5), 1333-1370.
- Dicky and Fuller (1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. **Journal of American statistical Association**, 74, 427-431.
- Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. **Economtrica** , 49(4), 1057.
- Gamayuni, R. R. (2015). The effect of intangible asset, financial performance and financial policies on the firm value. **International journal of scientific & technology research**, 4(1), 202-212.

- Green, W.H. (2008). **Econometric Analysis**, (7th Edition). Prentice Hall.
- Green, W.H. (2003). **Econometric Analysis**, (5th Edition). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.
- Haslam, Brian L. ESRI (2011). GIS-Centric Public Asset Management, (pending publication).
- Hsiao, C. (1986). **Analysis of panel data**, Cambridge. U.K.: Cambridge University Press.
- Johansen (1995). **Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models**, New York: Oxford University Press).
- Modigliani, F. & Miller, M. H. (1958). The cost of capital, corporation finance and the theory of investment. **The American Economic Review**, 48(3), 261-297.
- Muathe, S. M. A., Mwangi, L. W. & Kosimbei, G. K. (2014). **Relationship between capital structure and performance of non-financial companies listed in the Nairobi securities exchange**, Kenya.
- Mwaniki, G. & Omagwa, J. (2017). **Asset structure and financial performance: a case of firms quoted under commercial and services sector at the Nairobi securities exchange**, Kenya.
- Nyamasege, D., Okibo, W. B. A., Nyang'au, A. S., Sang'ania, P. O., Omosa, H. & Momanyi, C. (2014). **Effect of Asset Structure on Value of A Firm: A Case of Companies Listed in Nairobi Securities Exchange**.
- Okwo, I. M., Ugwunta, D. O. & Nweze, A. U. (2012). Investment in fixed assets and firm profitability: Evidence from the Nigerian brewery industry. **European Journal of Business and Management**, 4(20), 10-17.
- Olatunji, T. E. & Adegbite, T. A. (2014). Investment in Fixed Assets and Firm Profitability: Empirical Evidence from the Nigerian Banking Sector. **Asian Journal of Social Sciences and Management Studies**, 1(3), 78-82.
- Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. **Biometrika**, 75, 335-346.
- Saleh, H. Priyawan, S. & Ratnawati, T. (2015). Current Assets Management and Financial Performance: Evidence from Listed Deposit Money Banks in Nigeria. **International Journal of Business and Management Invention**, 4(12), 45-53.
- Shyam-Sunder, L. & Myers, S. C. (1999). Testing static tradeoff against pecking order models of capital structure1. **Journal of financial economics**, 51(2), 219-244.
- Torres-Reyna, O. (2012). **Panel Data Analysis: Fixed and Random Effects using STATA**. Princeton University. Available [online] <http://dss.princeton.edu/training>, accessed on 18/07/2012.

Trust Academy Jensen, M. C. & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. **Journal of financial economics**, 3(4), 305-360.

Ukhriyawati, C. F., Ratnawati, T. & Riyadi, S. (2017). The Influence of Asset Structure, Capital Structure, Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Value of The Firm through Earnings and Free Cash Flow As An Intervening Variable in Banking Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. **International Journal of Business and Management**, 12(8), 249.

Worrall, L. J. & Pratt C. T. (2004). Estimation issues associated with time-series-cross-section analysis in criminology. **Western Criminology Review**, 5(1), 35-49.

Yahaya, O. A., Kutigi, U. M., Solanke, A. A., Onyabe, J. M. & Usman, S. O. (2015). Current Assets Management and Financial Performance: Evidence from Listed Deposit Money Banks in Nigeria. **International Journal of African and Asian Studies**, 13, 45-56.